من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كان المجاز ينافيه
لكن قد يمنع ذلك في الكناية بوسط خصوص المادة كما يشير
صاحب الكشاف في قولك فلان ليس كمثله شيء انه من باب
الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
بلغت اترابه بدون بلوغ قولنا ليس كالله شيء و
قولنا ليس كمثله شيء عبارتان متغايرتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا بالتعطيه الكناية
من المبالغة ولا تخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي المماثلة
عن هو مماثل له وعلى اخص اوصافه وفرق بين الكناية والمجاز
بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم
كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم الطول القامة
وفيه اي في المجاز الانتقال من الملزوم الى اللازم كالانتقال
من الغيث الى النبت ومن الاسد الى الشجاع ورد هذا
الفرق بان اللازم ما لم يكن بلزوم ما بين او بانضمام قرينة
اليه لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم قد يجيء لازما
يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص
وح اي اذا كان اللازم بلزوم ما يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم كما في المجاز فلا تحقق للفرق والنكاية ايضا تعرف

بان

بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال
ان مراده ان اللزوم من حيث الكناية دون المجاز
هو شرط بيانه دونه مما لا دليل عليه وقد يجاب بان مراده
بان اللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد
التابع بطول القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص
كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من
الملازمين ما هو تابع ورديف ويراد به متبوع مردوف
والمجاز بالعكس وفيه نظر ولا يخفى عليك ان ليس المراد باللزوم
ههنا امتناع الانفكاك وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى
تاسيسها باعتبار كونها عبارة عن الكناية المطلوب بها
غير صفة وكلية فمنها اي من الاولى ما هي مختص واحد
مثل ان يتعلق غرض صفة من الصفات اختصاص موصوف
معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف
كقولهم الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع
الاضغان المخذم القاطع والاضغن الحقد ومجامع الاضغان
مختص واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان
بان يوجد صفة فتقتضي الى لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة
بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان
حي مستوي القامة عريض الاظفار وليسمى هذا الخ